INSLA E-PROCEEDINGS
مقالات المؤتمر العالمي في الشريعة والقانون

VOL 3 No.1, pp. 490-506 | OCTOBER 2020
E-ISSN: 2735-1742
www.insla.usim.edu.my

واقع وتحديات الهيئات البرلمانية والتشريعية في ظل جائحة كورونا

REALITY AND CHALLENGES OF PARLIAMENTARY AND LEGISLATIVE AUTHORITIES IN LIGHT OF CORONA VIRUS PANDEMIC

[1]*Abdulla Humaid Al Junibi, [1]Syahirah Abdul Shukor, [1]Muhammad Najib Abdullah

[1]Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia, Bandar Baru Nilai, 71800 Negeri Sembilan

[*](Corresponding author) email: alnuimi14@gmail.com

ملخص البحث

في البداية أثارت ردود الهيئات التشريعية على جائحة فايروس كورونا كوفيد 19 أسئلة حول ما إذا كان ينبغي للبرلمانات والمجالس التشريعية أن تستمر في الاجتماع أثناء الوباء وكيف ينبغي ذلك. من خلال تحليل الوقائع البرلمانية من جميع الهيئات التشريعية الاتحادية والإقليمية والدولية المنتخبة والمعينة، وجدنا أن دور المجالس والهيئات التشريعية كمواقع لتمثيل المواطنين قد عانى أكثر من غيره، في حين أن وظائف التدقيق والتشريع للبرلمانات تميل إلى الحفاظ على منجزات الشعوب، وإن كان ذلك في تحفظ بشكل كبير. وجدنا بأن الصنوف في استجابات الهيئات التشريعية المتنوعة للوباء تكشف عن جوانب الأداء لهذه المجالس التي أعطت الأولوية لسن تشريعات تخدم مصالح المجتمعات غير مبالية بما تعرض لها أعضاءها من خطر الإصابة بالمرض، فكان هدفهم خدمة الشعوب واضعين مصالح البشر فوق كل اعتبار. وعليه، سوف استعرض في ورقتي البحثية هذه، الجهود التي قامت بها الهيئات البرلمانية والتشريعية، للمحافظة على اعمالها بالإضافة الى عملهم الأساسي، وهو صوت الشعب الذي يمثلونه والسعي الى التمثيل الشامل لمتطلباتهم.

الكلمات المفتاحية: *جائحة كورونا، البرلمانات، الواقع والتحديات.*

ABSTRACT

The legislative authorities' responses to the COVID-19 pandemic initially raised questions about whether and how parliaments and legislatures should continue to meet during the pandemic. By analyzing the parliamentary facts from all elected and appointed federal, regional, and international legislative bodies, we found that the role of councils and legislative bodies as sites for citizens' representation has suffered the most, while the scrutiny and legislative functions of parliaments tend to preserve the achievements of the peoples, albeit in a form of conservatism. We found that the characters in the responses of the various legislative bodies to the epidemic reveal aspects of the performance of these councils, which have given priority to enacting legislation that serves the interests of societies, indifferent to the risk of disease exposure to their members, so their goal was to serve the people, putting the interests of people above every consideration. Accordingly, in my research paper, I will review the efforts made by the parliamentary and legislative bodies to preserve their work in addition to their basic work, which is the voice of the people they represent and the pursuit of a comprehensive representation of their needs.

Keywords*: Coronavirus Pandemic, Parliaments, Reality and Challenges*.

مقدمة

يعد مرض فيروس كورونا شديد العدوى وغير قابل للمداواة حاليًا، ومن ثم، فقد تركزت جهود احتواء الوباء على التباعد الاجتماعي، وحظر التجمعات وحتى حظر التجول في ظل انتشاره بشكل كبير في الأشهر السابقة. يشكل فيروس كورونا تحديًا مضاعفا جديدًا للهيئات التشريعية. أولاً، إن فيروس كورونا، والتدابير المتخذة لاحتواء انتشاره، تجعل عمل المجالس التشريعية صعباً بل وخطيراً، بالنظر إلى أن المجالس التشريعية بطبيعتها هيئات كبيرة متعددة الأعضاء تتطلب عمليتها تجميع مجموعة كبيرة من الناس معًا للتداول. والتصويت. ثانيًا، يخلق جائحة فيروس كورونا إحساسًا بحالة الطوارئ التي تمكن السلطات التنفيذية وتشجعها على فرض سلطات أكبر على حساب الهيئة التشريعية.

على الرغم من هذه التحديات، لم يكن استمرار عمل الهيئات التشريعية طوال أزمة فيروس كورونا، ولا سيما الحفاظ على الرقابة التشريعية للسلطات التنفيذية، أكثر أهمية من أي وقت مضى. تلعب الهيئات التشريعية دورًا حاسمًا في فحص السلطات التنفيذية والتأكد من أن الدول لن تفقد قيمها الدستورية والحكومية في عملية إدارة أزمة فيروس كورونا. يبدأ هذا التقرير بتفسير التحدي المزدوج الجديد الذي يفرضه جائحة فيروس كورونا على الهيئات التشريعية. يركز على التوسع في التحدي الفريد الذي تواجهه المجالس التشريعية والهيئات التشريعية حاليًا. يشرح كيف أن المزيج الفريد بين جائحة فيروس كورونا والوضع السياسي المعقد في جميع دول العالم، جعل مسألة العملية التشريعية أثناء جائحة فيروس كورونا حادة وعاجلة بشكل خاص. (WB Blog, 2020)

الهيئات البرلمانية والتشريعية

الهيئات البرلمانية والتشريعية في مجملها تم انشاءها لقيام بثلاث وظائف أساسية: التمثيل والتدقيق والتشريع. يحدث التمثيل بعدة طرق، ولكن في جوهره يستلزم "جعل الشيء حاضرًا بمعنى ما، والذي مع ذلك غير موجود فعليًا أو حرفيًا". تؤدي الهيئات التشريعية وظيفتها التمثيلية بقدر ما تعمل كأماكن تظهر فيها المصالح الجماعية للمواطنين أو الاهتمامات المحلية أو وجهات النظر الحزبية في الإجراءات البرلمانية من قبل المسؤولين المنتخبين. الهيئات التشريعية مسؤولة أيضًا عن مساءلة الحكومات عن أفعالها وقراراتها. يتم تنفيذ وظيفة التدقيق هذه من قبل أعضاء المعارضة ونواب الحكومة في فترة السؤال، من خلال النقاش التشريعي، في اجتماعات الكتلة، ومن خلال اللجان. على الرغم من أن بعض البرلمانات لا تتدخل في التشريعات بشكل مباشر، إلا أنها تلعب دورًا تفويضًا مهمًا في العملية التشريعية، وتمرير أو ايقاف مشاريع القوانين التي قدمها مجلس الوزراء. تتحقق هذه الوظيفة التشريعية عندما يعلن الأعضاء الموافقة على طلب من الحكومة التشريعية علنًا للبت في قانون معين من خلال مناقشة التشريع، وفي بعض الأوقات يقومون بتعديل التشريعات بناءً على المدخلات ووجهات النظر التي أثيرت في المناقشة واللجان. (Jumma, 2013)

لتقييم مدى تأثر هذه الوظائف الثلاث للبرلمان، علينا العودة لعدة مؤشرات رئيسية: عدد أيام الاجتماعات منذ إعلان حالة الطوارئ بسبب الجائحة، وما إذا كان الاجتماع قد عقد مع عدد أقل من المشرعين، وما إذا كان التشريع مرت، وما إذا كانت فترة السؤال قد استمرت. تتوافر كافة المعلومات في مجموعة من السجلات عبر الإنترنت لكل هيئة تشريعية وتقارير وسائل الإعلام المتاحة، والتي تغطي الفترة منذ إعلان حالة الطوارئ وحتى كتابة هذه الورقة.

كورونا والتحديات

تشكل جائحة كورونا تحديًا كبيرًا للأنظمة الصحية والمجتمعات بشكل عام في جميع أنحاء العالم. تم الاعتراف بمرض فيروس كورونا (كوفيد 19) باعتباره وباءً من قبل منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020. وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، عبر 183 دولة أو منطقة أو إقليم. إن فيروس كورونا شديد العدوى، وحتى الآن لا يوجد لقاح أو علاج محدد يمكن أن يقي أو يعالج المرض. لذلك، تركزت الجهود حتى الآن على التدابير الوقائية والتدابير الوقائية لمحاولة الحد من انتشار المرض. وتشمل هذه، من بين أمور أخرى، قيود السفر، والحفاظ على المسافة بين الناس، والحد من التجمعات، وإغلاق المنشآت، والحجر الصحي، وحظر التجول.

يفرض فيروس كورونا أيضًا تحديات جديدة وخطيرة على الهيئات التشريعية في العديد من البلدان حول العالم. التحدي ذو شقين. أولاً، فيروس كورونا، والإجراءات المتخذة لاحتواء انتشاره، تجعل من الصعب على المجالس

التشريعية العمل. المجالس التشريعية بحكم طبيعتها هي هيئات كبيرة متعددة الأعضاء تتطلب عملياتها تجميع مجموعة كبيرة من الناس معًا للتداول والتصويت. علاوة على ذلك، تتطلب معظم قواعد إجراءات المجالس التشريعية (إن لم يكن جميعها) حضورًا فعليًا لهذه الجمعية لتكون قانونية، ومعظم المجالس التشريعية لديها قواعد نصاب إلزامية (غالبًا ما تكون مكرسة في قاعدة دستورية). تميل المجالس التشريعية أيضًا إلى أن تكون تقليدية وعرفية تمامًا، وبالتالي فهي لا تميل إلى السرعة في اعتماد البدائل الرقمية والتكنولوجية للعملية التشريعية التقليدية القائمة على الحضور المادي والورقي.

التحدي الثاني هو أن الحكومات في العديد من البلدان تعاملت مع هذا الوضع كحالة طوارئ (سواء في الممارسة العملية أو أيضًا إعلان رسميًا عن حالة الطوارئ الوطنية). بطبيعة الحال وبشكل عام، خلال حالات الطوارئ، يرغب المسؤولون التنفيذيون في تجميع السلطات، ومركزية السلطات، وأن يكونوا فعالين وسريعين ومناسبين قدر الإمكان. فهم يميلون إلى الالتفاف على العملية التشريعية المرهقة للهيئات التشريعية والتهرب من التدقيق التشريعي. أزمة فيروس كورونا لا تختلف، حيث أعلن العديد من رؤساء السلطات التنفيذية حول العالم "الحرب" على عدو فيروس كورونا غير المرئي. وبالتالي، استجابت العديد من الحكومات بتبني إجراءات تقييدية بعيدة المدى لمكافحة انتشار فيروس كورونا. هذه الإجراءات غالبًا ما تنتهك مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية (مثل الحرية الشخصية وحرية التنقل وحرية التجمع وحرية الرأي، والخصوصية) وإثارة المخاوف بشأن سيادة القانون. يتم اعتماد هذه الإجراءات في الغالب من خلال الأوامر التنفيذية والمراسيم الحكومية ولوائح الطوارئ وما إلى ذلك – كل هذه الإجراءات هي قواعد قانونية تضعها السلطات التنفيذية، متجاوزة العملية التشريعية التقليدية من قبل المجالس التشريعية. يثير هذا أسئلة مهمة حول سلطات السلطات التنفيذية ودور السلطات التشريعية في الإشراف على هذه السلطات. (Mohsen, 2010) إنه يثير أسئلة حيوية حول رفاهية الحكومية نفسها خلال أزمة فيروس كورونا.

وبالتالي، فإن جائحة فيروس كورونا يشكل تحديًا مزدوجًا للهيئات التشريعية: فالوباء يجعل من الصعب بل وخطيرًا على المشرعين العمل وفقًا لترتيب منتظم في مجالسهم المنتخبة، ويخلق شعوراً بحالة الطوارئ التي تمكن السلطات التنفيذية وتشجع دوافعها لتأكيد سلطات أكبر على حساب الهيئة التشريعية.

في الوقت نفسه، لم يكن استمرار عمل الهيئات التشريعية طوال أزمة فيروس كورونا، وخاصة الحفاظ على الرقابة التشريعية للسلطات التنفيذية، أكثر أهمية من أي وقت مضى. يلعب الجهاز التنفيذي والنظام الصحي دورًا حاسمًا في إدارة الأزمة والتأكد من أن الدول ستتغلب على جائحة فيروس كورونا. تلعب الهيئات التشريعية (جنبًا إلى جنب مع المحاكم) دورًا حاسمًا في مراقبة السلطات التنفيذية وضمان عدم فقدان الدول لقيمها الدستورية وروحها الحكومية في هذه العملية. (HAITAMI, 2020)

الحالة الفريدة لجميع دول العالم

التحديات التي نوقشت حتى الآن وثيقة الصلة بكل بلد يتعامل مع جائحة فيروس كورونا (الذي سيصبح قريبًا كل بلد في العالم). ومع ذلك، أصبحت هذه المسألة مؤخرًا حادة وملحة بشكل خاص في جميع دول العالم.

مما لا شك فيه، من الناحية النظرية على الأقل، كان من المفترض أن يشكل فيروس كورونا تحديًا أقل إلى حد ما لعمل المجالس التشريعية والهيئات التشريعية مقارنة بالدول الأخرى. أولاً، لأنه، في الوقت الحالي، يتم احتواء جائحة فيروس كورونا نسبيًا في جميع دول العالم. ثانيًا، لأن المجالس التشريعية والهيئات التشريعية هو أحد المجالس التشريعية القليلة في العالم، التي لا تفرض قواعد إجراءاتها أي شرط النصاب على الإطلاق، سواء في الجلسة المكتملة أو في اللجان. في جميع دول العالم مرن للغاية ويسهل تعديلها، حيث يتم تنظيمها بالكامل تقريبًا من خلال القواعد الداخلية للنظام البرلماني، بدلاً من القوانين أو القواعد الدستورية.

لكن عمليًا، أصبحت مسألة عمل المجالس التشريعية أثناء أزمة فيروس كورونا حادة بشكل خاص، بسبب مزيج فريد بين جائحة فيروس كورونا والوضع السياسي المعقد في جميع دول العالم .

تبنت بعض الحكومات سلسلة من الإجراءات التقييدية بعيدة المدى والمتنامية لمكافحة انتشار فيروس كورونا. وتشمل هذه حظر السفر، وتعليق العديد من الوظائف غير الأساسية، وحظر التجمعات لأكثر من عشرة أشخاص، وإغلاق العديد من الخدمات والمرافق العامة، وحظر العديد من الأنشطة الاجتماعية، وفي نهاية المطاف توجيه جميع المواطنين للبقاء في المنزل (والذي تحول مؤخرًا إلى حظر تجول رسمي واجب النفاذ). تم قبول العديد من هذه التدابير على أنها حكيمة وضرورية. ومع ذلك، أثار إجراءان انتقادات خاصة وتحديات دستورية: أولاً، قام وزراء العدل بتوسيع سلطاتهم لتجميد نشاط المحاكم ومارس هذه السلطات لتجميد جميع الأنشطة القضائية تقريبًا في جميع المحاكم باستثناء المحكمة العليا. ثانيًا، تبنت الحكومات أنظمة الطوارئ التي تسمح لقوات الأمن باستخدام إجراءات المراقبة التكنولوجية لتتبع مواقع المواطنين الجميع دول العالم من أجل تتبع أماكن وجود حاملي فيروس كورونا المحتملين وتحذير الأشخاص الذين اتصلوا بهم. كل هذه الإجراءات تم تبنيها من قبل الحكومات دون تدخل تشريعي أو رقابة تشريعية.

استخدم في العادة رؤساء المجالس التشريعية سلطته لإصدار مذكرة. الأمر الذي سيطبق هذه اللوائح على المجالس التشريعية. وكتب رؤساء المجالس التشريعية في رسائلهم أن المجالس التشريعية صاحبة السيادة لاتخاذ قرار بشأن إجراءاته الخاصة، لكنه قرر طواعية الموافقة على لوائح فيروس كورونا الصادرة عن وزارة الصحة لحماية صحة النواب وموظفي المجالس التشريعية. تنص هذه اللوائح، في جملة أمور، على أنه لن يكون هناك تجمعات لأكثر من 10

أشخاص في غرفة واحدة وأنه يجب على الناس الحفاظ على مسافة مترين على الأقل من بعضهم البعض. وشدد رؤساء المجالس التشريعية، مع ذلك، على أن الأمر الذي أصدره لن يحول دون سير أعمال اللجان التشريعية، بل سيؤثر فقط على طريقتها.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه تم الكشف عن أنه بينما ناقش في بعض الدول مجلس الوزراء اللوائح الجديدة والأكثر صرامة بشأن فيروس كورونا المستجد التي تفرض أوامر إغلاق على جميع دول العالم، طالب رؤساء الوزراء والوزراء بعدم استثناء المجالس التشريعية. من تلك الطلبات. ومع ذلك، رفض الوزراء الآخرون هذا الجهد لإغلاق المجالس التشريعية في نهاية المطاف، بعد أن نصح المدعي العام بأنه سيكون من غير الدستوري للحكومة إغلاق المجالس التشريعية من خلال أوامر تنفيذية طارئة.

حين يؤدي المجالس التشريعية الجديد اليمين، يطالب غالبية النواب انتخاب رؤساء جديد وبدء عملية تشكيل اللجان في أسرع وقت ممكن. ومع ذلك، تم حتى الآن عرقلة العديد من العمليات من قبل رؤساء المجالس التشريعية المنتهية ولايتهم. كما في بعض الدول أوقف رؤساء المجالس التشريعية إجراءات الجلسة الكاملة بعد دقائق فقط وأرجأ المجالس التشريعية. لدى الفصائل المختلفة روايات متباينة حول أسباب هذا القرار. ويجادل رؤساء مجالس النواب بأنه رفع جلسة المجالس التشريعية من أجل السماح للأحزاب المختلفة بالتوصل إلى اتفاقات بشأن تشكيل اللجان، وانتقد عدم رغبة الغير في تقديم تنازلات. وجزء من الخلاف هو أن بعض الاحزاب، التي تتمتع بأغلبية في المجالس التشريعية، تطالب بالإبقاء على القواعد المعتادة التي تضم اللجان الذين يتم تحديد تكوينهم حسب الحجم النسبي لمختلف الأحزاب. من ناحية أخرى، وقد يطالبون بأن يقتصر عدد اللجان على قلة من الأعضاء وأن يمنح تكوينها تمثيلا متساويا لباقي الكتل. يستشهدون بلوائح فيروس كورونا التي لا تسمح بالتجمعات لأكثر من 10 أشخاص. من ناحية أخرى، يجادل البعض بأن رؤساء المجالس التشريعية المنتهية ولايتهم (وهو من بزعامة) يتصرف بناءً على طلب رؤساء الوزراء ويستخدم فيروس كورونا كذريعة لمنع عمل المجالس التشريعية.

حتى كتابة هذا التقرير، كانت المحكمات العليا هي من المتوقع سماع المرافعات الشفوية في هذه الالتماسات.

في ضوء هذه الخلفية، يجب فحص ما إذا كانت المجالس التشريعية في الحكومات الأخرى تعمل وكيف تعمل خلال هذه الفترة الحاسمة لوباء فيروس كورونا المستجد.

نظرة على دول العالم بشكل أعمق

بحسب المصادر والبيانات التي قمت بجمعها، ارتأيت ان يتم ترتيبها في شكل جدول متسق، وذلك لتسهيل الحصول على المعلومة بشكل مباشر للقارئ، وكانت كالتالي:

الدولة	حالة المجلس	الشرح
الدنمارك	البرلمان يعمل.	اقتصر عدد النواب الحاضرين في الجلسة العامة أثناء الاقتراحات العاجلة على 95 (من أصل 170)، والنواب لا يجلسون في المقاعد الدائمة لكنهم مشتتون للحفاظ على مسافة بينهم. عمال البرلمان غير حاضرين عند التصويت ويتم الفرز من قبل ممثلين عن حزبين (من الائتلاف والمعارضة). تُعقد اجتماعات اللجان الأساسية في قاعة كبيرة، من أجل الحفاظ على مسافة آمنة. المفاوضات بين الحكومة والبرلمان جارية حول مواضيع مختلفة، ولكن بوسائل آمنة مثل الهاتف ومكالمات الفيديو والبريد الإلكتروني.
استونيا	البرلمان يعمل.	تعديلات على جدول أعمال البرلمان (تركز على المسائل العاجلة). ذكرت اللجنة الدستورية في مجلس النواب أن قانون النظام الداخلي والقواعد الداخلية يسمح بعقد الاجتماعات والتصويت عن طريق "العمل عن بعد"، بشرط أن يكون بالإمكان المشاركة والتصويت. اللجان تجتمع عبر الفيديو كونفرنس.
البرلمان الاوروبي	يستمر في العمل، ولكن من خلال الأجهزة الرقمية بدلاً من التواجد المادي.	تم إلغاء المؤتمرات وانتقلوا إلى الاجتماعات والتصويت عبر الإنترنت.
فنلندا	البرلمان يعمل.	يحق لرئيس مجلس النواب اتخاذ قرارات بشأن تأثير الفيروس على العمل البرلماني. ويصادق على قراراته الإقامة ورؤساء الفصائل. تم تقليص جدول أعمال البرلمان. يتم إجراء مناقشات مشاركة الخبراء من خلال نهج مكتوب أو بعيد. لا مزيد من التعديلات في الجلسات العامة أو اجتماعات اللجان ولا يوجد تصويت عن بعد.

فرنسا	البرلمان يعمل.	التغيير إلى جدول الأعمال البرلماني (التركيز على القضايا الضرورية المتعلقة بفيروس كورونا). بالنسبة لجلسات سن القانون، فإن القاعدة الجديدة هي أنه يجب أن يكون هناك 3 ممثلين فقط عن طريق المجموعة حاضرين فعليًا (هناك 8 مجموعات حاليًا) في اللجنة كما هو الحال في الجلسة العامة. يُسمح لكل رئيس مجموعة بشكل استثنائي بالتصويت لمجموعته / مجموعتها بأكملها، ولكن بالنسبة للتصويت النهائي على مشروع القانون، يُسمح لكل عضو برلماني بإعلام خدمات الجمعية مسبقًا إذا كان تصويتهم مختلفًا عن الرئيس (عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني) . من المتوقع اتخاذ إجراءات لتجنب دخول الأعضاء معًا في غرف الاجتماعات. يجب أن تكون هناك دائمًا مسافة متر واحد بين الأشخاص.
ألمانيا	البرلمان يعمل.	أوقف البرلمان نوعًا من الإجراءات، التصويت بالاسم، وهو أمر غير مهم فيما يتعلق بالمسؤولية الشخصية للنواب بسبب الوجود الجسدي الضروري. تقرر عدم عقد اجتماعات اللجان إذا لم يكن ذلك مطلوبًا. كما يمكن اتخاذ جميع قرارات اللجنة إلكترونيًا أو كتابيًا. وفقًا لقوانين البرلمان، تتطلب الجلسة العامة الحضور الفعلي لعضو واحد على الأقل من كل ولاية من الولايات الفيدرالية للتصويت. تم تقسيم العاملين البرلمانيين إلى حارسين بحيث يمكن الاحتفاظ بواحد في حالة العدوى. ويخضع عدد من أعضاء البرلمان للحجر الصحي، إلا أن الأدوات التكنولوجية المتوفرة تمكنهم من العمل كالمعتاد من المنزل.
اليونان	البرلمان يعمل.	تعقد الاجتماعات بمسافة متر واحد بين الأعضاء.

		تم تقليل عدد الجلسات. اعتبارًا من الأسبوع المقبل، سيتم إجراء جميع الأعمال الحكومية إلكترونيًا، ومن المفترض أن ينطبق هذا أيضًا على البرلمان.
هنغاريا	البرلمان يعمل.	لا توجد حاليًا خطط لتعليق أنشطة البرلمان، أو اعتماد إجراءات خاصة أو البحث عن خيارات عبر الإنترنت، وما إلى ذلك. جلوسًا كالمعتاد (لم يتم مراعاة قاعدة مسافة مترين ؛ لم يرتدوا أقنعة).
استراليا	البرلمان يعمل.	لا توجد إجراءات خاصة. ومن المتوقع أن يخفض البرلمان عدد النواب الحاضرين من 151 إلى 90 الأسبوع المقبل.
النمسا	البرلمان يعمل.	لا توجد إجراءات خاصة. تم تعقيم الجلسة الكاملة، وابتعد أعضاء البرلمان عن بعض الكراسي بينهم. التخفيض الطوعي للنواب الحاضرين.
بلجيكا	البرلمان يعمل.	وجرت مناظرة بحضور قادة الكتل ورئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء فقط. تم تطهير المنبر بعد كل سماعة. أغلق البرلمان الكندي لمدة خمسة أسابيع. لكن رئيس الوزراء أعلن عن الدعوة إلى جلسة قصيرة لإقرار التشريع المطلوب النظر فيه فيروس كورونا. لا توجد إجراءات خاصة. في الوقت الحالي، ستكون الجلسة القصيرة المخططة هي النصاب المطلوب فقط - 20 من أصل 338 نائبًا.
التشيك	يعمل برلمان الجمهورية بشكل جزئي (عقد الاجتماع لمجلس النواب في 14 أبريل، في حين أن مجلس الإدارة / رئاسة الغرفة تعمل	اجتمع مجلس النواب ورؤساء بعض الأحزاب السياسية في ظل نظام الأزمة وبحثوا الوضع الراهن مع رئيس الوزراء ورئيس هيئة أركان الأزمة المركزية عبر الفيديو كونفرنس.

	وتواصل اللجان العمل).	
إيطاليا	البرلمان يعمل.	تقليل عدد الجلسات. تدابير صارمة لتجنب العدوى، مثل قياس درجة الحرارة لجميع الوافدين إلى المبنى. طلب مجلس النواب من المجموعات الحد من الحضور وقرر مجلس الشيوخ أن تستمر إجراءات التصويت لفترة أطول من المعتاد (للحد من عدد أعضاء مجلس الشيوخ في الغرفة في نفس الوقت). هناك بعض المناقشات حول استخدام التصويت عن بعد، ولكن لا يزال بدون أي قرار.
هولندا	البرلمان يعمل.	تحديد عدد الجلسات البرلمانية العامة لا اجتماعات أو مناقشات مع أكثر من 30 شخصًا. لكن كل هذا هو مسألة تقييد ذاتي في ظل الإجراءات العادية.
النرويج	البرلمان يعمل.	يقتصر الاجتماع على القضايا الضرورية. حضر التقييد الذاتي للنواب: تم تقليص عدد أعضاء البرلمان ليعكس الحجم النسبي للأحزاب من 169 إلى 87. ستجرى مناقشات اللجان كتابةً أو عبر مؤتمرات الفيديو.
بولندا	البرلمان يعمل (وإن كان بنشاط محدود من الناحية العملية).	عمل البرلمان رسميًا كالمعتاد، دون أي تغييرات إجرائية. في الممارسة العملية، تم تقليص النشاط التشريعي. يدرس مجلس النواب حاليًا فكرة أن اجتماعه القادم سيعقد في ملعب كرة قدم.
البرتغال	البرلمان يعمل.	تخفيض عدد الجلسات العامة وجلسات اللجان. يجوز للجلسة العامة، بشكل استثنائي، أن تجتمع مع خُمس الأعضاء فقط (وهذا هو الحد الأقصى للنصاب القانوني)، وتقرر فقط هذا العدد من النواب الحاضرين، مع الحاضرين الذين يمثلون الغائبين (مما يعكس نسبة الكتل البرلمانية). تجتمع اللجان فقط مع رئيس ومنسقي المجموعات البرلمانية.

رومانيا	البرلمان يعمل (ولكن من خلال الأجهزة الرقمية).	يتم عمل البرلمان عبر الإنترنت، بما في ذلك اللجان والتصويت.
كوريا الجنوبية	البرلمان يعمل.	تعمل الجمعية الوطنية كالمعتاد ولا تنفذ أي إجراءات أو قيود خاصة بسبب الفيروس. قبل بضعة أسابيع كان هناك عضو في الجمعية الوطنية كان على اتصال بشخص تم تشخيص إصابته بـ كورونا، لذلك تم إغلاق مباني التجميع لمدة 24 ساعة للتنظيف، ولكن بصرف النظر عن ذلك لم تكن هناك مشاكل في إدارة البرلمان.
السويد	البرلمان يعمل.	بعض التغيير في جدول الأعمال البرلماني (تم تأجيل الأنشطة غير العاجلة). حتى 30 مارس / آذار، انخفض عدد أعضاء البرلمان الحاضرين من 349 إلى 55 (مما يعكس الحجم النسبي للأحزاب). ستدير اللجان البرلمانية جميع الاجتماعات تقريبًا من خلال "زوم" أو تقنيات أخرى مماثلة.
المملكة المتحدة	البرلمان يعمل.	يعمل البرلمان كالمعتاد وينوي الاستمرار في العمل كالمعتاد في أي ظروف متوقعة حاليًا. ومع ذلك، فإن عددًا من اللجان البرلمانية تستخدم بالفعل أساليب العمل عن بُعد (بما في ذلك الإجازة البسيطة عبر البريد الإلكتروني لبعض الأعمال) لمواصلة العمل في الأزمة الحالية، ويتم النظر في بعض احتمالات التصويت بالوكالة.
الولايات المتحدة الامريكية	الكونجرس يعمل.	الكونجرس يعمل كالمعتاد. لم يتم اتخاذ أي تدابير وقائية أو تكنولوجية خاصة على المستوى الاتحادي أو مستوى الولاية. في ولاية نيويورك، أمر الحاكم بأن تكون جميع الاجتماعات العامة للوكالات الحكومية (الولاية والمحلية) عبر الإنترنت، لكن هذا لم ينطبق على الهيئة التشريعية للولاية. الكونجرس يدرس حاليا التصويت عن بعد.

** قمت بتجميع البيانات من خلال متابعات إخبارية مباشرة على القنوات الإخبارية المتنوعة خلال العام المنصرم 2020م.

كما نلاحظ في الجدول الذي قمنا بتجميع البيانات من خلال الاطلاع على أوضاع البرلمانات (موضحا بأسماء الدول والإجراءات) أنه في بعض البلدان التي شملتها الدراسة (مثل إيطاليا والبرتغال وإسبانيا)، تم بالفعل إعلان حالة الطوارئ وأصدرت الحكومات قرارات تحد من تجمع الأشخاص، وفي بعض الحالات فرضت أيضًا حظر التجول. ومع ذلك، من الردود التي تلقيتها، يبدو أنه في جميع البلدان التي شملها الاستطلاع، كان من المسلم به أن الحكومات لا تستطيع إغلاق المجالس التشريعية أو تحديد طريقة عمله. تم الاتفاق على أن الأمر متروك للنظام البرلماني لتحديد عمله أثناء جائحة فيروس كورونا.

علاوة على ذلك، كان الرأي العام في غالبية الردود التي تلقيتها هو أن المجالس التشريعية يجب أن يستمر في العمل طوال أزمة فيروس كورونا. في الواقع، تواصل معظم المجالس التشريعية التي شملتها الدراسة (22 من أصل 26) عملها. بشكل مثير للإعجاب، هذا صحيح حتى بالنسبة لإيطاليا – البلد الأكثر تضررًا حتى الآن من فيروس كورونا، والذي تجاوز عدد القتلى فيه عدد القتلى في الصين. هذا صحيح أيضًا على الرغم من حقيقة أنه في العديد من هذه المجالس التشريعية (مثل فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، تم تشخيص العديد من أعضاء المجالس التشريعية والوزراء بفيروس كورونا.19 في الاستثناءات الأربعة لهذا الاتجاه العام، حتى في المجالس التشريعية الذين أغلقوا جلستهم أو علقوا نشاطهم، كان هذا دائمًا قرارًا يتخذه المجالس التشريعية (وليس السلطات التنفيذية)، وعادة ما يتم الحفاظ على بعض الرقابة التشريعية على الأقل على سبيل المثال، في ليتوانيا، تم إغلاق المجالس التشريعية حتى 7 أبريل، ولكن يتم عقد الجلسات العامة واللجان حول القضايا العاجلة، وفي سلوفينيا تم تأجيل النشاط التشريعي بشكل عام، لكن الجمعية الوطنية ستعقد اجتماعات حول حالات استثنائية.

من بين الهيئات التشريعية التي تستمر في العمل، يبدو أن هناك نموذجين: بعض الهيئات التشريعية (مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية) تستمر كالمعتاد في أسلوب عملها المعتاد، بينما قام آخرون بتعديل عملياتهم. يبدو أن العملية المعدلة أصبحت أكثر شيوعًا (وحتى في بعض المجالس التشريعية التي لم تقم بأي تغييرات على التشغيل المنتظم، بدأ النظر في التعديلات). ومن التعديلات الشائعة تقليص عدد الاجتماعات وإجراء تغييرات على جدول أعمال المجالس التشريعية، مع التركيز على فيروس كورونا وغيره من القضايا الضرورية والعاجلة، مع تأجيل القضايا الأقل إلحاحًا. تعديل شائع آخر هو إيجاد وسائل مختلفة للحد من عدد أعضاء المجالس التشريعية الحاضرين، مع الحفاظ على قواعد النصاب الأدنى والحفاظ على التمثيل النسبي وفقًا للحجم النسبي للأحزاب. تشمل التعديلات الإضافية عقد المؤتمرات عبر الفيديو والحلول التكنولوجية الأخرى لتجنب أو تقليل التواجد المادي (على الرغم من أن هذا لا يزال يعتبر إشكاليًا في بعض المجالس التشريعية نظرًا لقواعد النصاب القانوني التي تتطلب التواجد في الجلسة الكاملة على الأقل).

في أوائل فبراير، كان هناك قلق واسع النطاق وقوي في جميع أنحاء العالم من أن رد الفعل المفرط على تهديد كوفيد 19، الذي لم يكن تأثيره واضحًا، سيؤدي إلى تباطؤ حاد في الاقتصاد العالمي. يُفترض أن الرؤساء ترامب قد شارك في هذا القلق إلى حد اتهامه بتجاهل الوباء. الآن، قضى كوفيد 19 على كل قصة إخبارية أخرى. السياسة الداخلية للولايات المتحدة، التجارة بين الولايات المتحدة والصين، التوترات بين إيران والولايات المتحدة، بريكست، الاتحاد الروسي وأوكرانيا، سوريا، أفغانستان، العراق، ناهيك عن الانتشار النووي لكوريا الشمالية – كلها اختفت من الشاشات.

في الولايات المتحدة الامريكية مع انتشار المرض، تخلى الديمقراطيون عن موقفهم المناهض للحجر الصحي لصالح الذعر المعقول، بينما انقسم المحافظون إلى معسكرين مختلفين. البعض نفض الغبار عن الموضوعات الكلاسيكية للمحافظة التي تستمد قوتها من الأخطار الخارجية، بينما اعتنق البعض الآخر نزعة محافظة يمكننا تعريفها على أنها إنكار عشائري. في الآونة الأخيرة، في الأزمة، اتحد معظم المحافظين والليبراليين في حالة من الذعر على الأقل بشأن المرض وتأثيره على الصحة العامة والاقتصاد.

عندما يتعلق الأمر بالحكومات، فإن كوفيد 19 ليس أكثر ما أدى إلى عدم وضوح الخطوط التي تفصل بين دعاة السوق الحرة والحكومات المعتدلة وبين أنصار الحكومات الكبيرة. رئاسة ترامب لا تصلح لهذه الثنائية التقليدية. ترامب مناهض للاشتراكية بشدة في خطابه. ومع ذلك، فإن سياساته تتعلق بتوجيه الحكومات للأعمال نحو الأهداف القومية والدفاع عن العمل وحقوقه في الوظائف، مع دفع التخطيط الحكومي والاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبيرة. تطلبت رؤية "جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى" تدخلًا حكوميًا هائلاً في الاقتصاد وزيادة عجز الميزانية الفيدرالية. هذا التناقض واضح لدرجة أنه دفع بعض المراقبين إلى وصف سياسة إدارة ترامب بأنها "مناهضة للحكومة الكبيرة للاشتراكية".

أخيرًا، ليس هناك شك في أن السياسيين والمحللين الإعلاميين والعديد من الآخرين قد اغتنموا الفرصة لاستغلال الوباء لتحقيق مكاسب سياسية. هناك ما يكفي من اللوم للالتفاف حوله، ومن المحبط أن نرى أن الحزبية قد صبغت قدرتنا على متابعة التحليل الموضوعي، حتى بين الأكاديميين. إذا فكرنا في العودة إلى أواخر يناير، عندما كان الجيش الصيني يحاصر مدينة ووهان، كانت وسائل الإعلام الأمريكية ومعظم البلاد تركز على محاضرات حول عملية العزل. كانت المهلة الوحيدة من محاكمة الإقالة هي الانتخابات التمهيدية للأحزاب الديمقراطية. ومن المفارقات، أن المناقشات حول الرعاية الصحية التي كان الديمقراطيون يفخرون برفعها إلى مركز الصدارة تجاهلت أي مناقشة حول الاستعدادات لمواجهة جائحة. لا توفر وسائل الإعلام الأمريكية أي مهرب، حتى الحلول الممكنة لموت محقق (على شكل أدوية تجريبية) تصبح متورطة في الحزبية.

واصلت البرلمانات والمجالس التشريعية أعمالها وأصدرت العديد من القوانين والمراسيم التشريعية استجابة للأزمة الصحية. نظرًا لأن قوانينها في بداية الجائحة لم تكن تسمح بالجلسات الافتراضية عن بعد، فقد تم في البداية اتخاذ تدابير حماية ومسافة اجتماعية لكل من النواب أو أعضاء المجالس التشريعية والموظفين، باستخدام الأقنعة والقفازات ومطهرات اليدين الكحولية، وفقط سمح للموظفين الأساسيين بأن يأتون إلى العمل، كما تم منح جميع الآخرين إجازة مدفوعة الأجر.

في بعض الدول تم إنشاء مختبرات في كل هيئة تشريعية لاختبار واحتواء الفايروس بالإضافة الى التطهير المستمر، وتم تعيين المزيد من الطواقم الطبية المخصصة للهيئة نفسها دون غيرها. تم تمرير العديد من قوانين الإنفاذ الفوري، وإنشاء صناديق حماية للمتعثرين، ومنح مخصصات مالية اضافية لحماية الأعضاء وضمان استمرار المجالس في عملها. وأدخلت قوانين وتشريعات تدابير إضافية لحماية الأعضاء والعاملين، بما في ذلك ضمان حضور الجلسات الأساسية.

وفقًا للقوانين الأساسية، وفي الدساتير، أعلنت الحكومات حالة الخطر، والتي نصت في غالبيتها على اتخاذ تدابير استثنائية وإصدار التشريعات التي قد تستثني الأحوال العامة أو – باستثناء التشريعات الأساسية المنصوص عليها في الدساتير – وتعليق الأحكام القانونية القائمة.

بموجب الدساتير، كانت هذه المراسيم سارية لمدة 90 يومًا في غالبية الدول، ما لم تمنح المجالس الوطنية تفويضًا للحكومات لتمديد هذه الفترة. فعلت الجمعيات الوطنية ذلك من خلال تمرير القانون الخاص بجائحة كورونا كوفيد 19 للعام 2020م، الذي أجازت تقريبا جميع الدول تمديد هذه المراسيم حتى نهاية حالة الخطر، مع الاحتفاظ بحق الجمعيات الوطنية في إلغاء هذا التفويض في أي وقت متى ما انتهت حالة الطوارئ العامة. كما حددت القوانين التزام الحكومات المستمر بإبلاغ مجالس الأمة والهيئات التشريعية – أو في حالة عدم وجود جلسات عامة، وبحضور رؤساء المجالس ورؤساء الكتل البرلمانية — وعلى ان يتم مراجعة قراراتهم على أساس أسبوعي حتى انتهاء حالة الخطر.

خلال حالة الخطر القصوى، الماضية، واصلت تقريبا غالبية الجمعيات الوطنية والبرلمانات والمجالس التشريعية عقد جلسات أسبوعية منتظمة، وإن كان ذلك مع الكثير من تدابير السلامة الوقائية– والتي كانت بشكل أساسي يعتمد منها على ضمان التباعد الجسدي الآمن عن طريق نقل الجلسات العامة إلى قاعات ذات سعة جلوس أكبر في غالبية الدول، ومطالبة الأعضاء باستمرار بالبقاء في القاعة العامة فقط لمدة مساهماتهم في ادلاء رأيهم أو التصويت.

كما قامت مكاتب الجمعيات الوطنية بتزويد النواب والموظفين بمعدات الحماية الشخصية حسب الحاجة. تحول الكثير من أعضاء البرلمانات والمجالس التشريعية إلى العمل عن بعد على أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة الأخرى التي وفرتها لهم مكاتب الجمعيات الوطنية.

سمحت المجالس التشريعية بتقديم النطاق الكامل للاقتراحات البرلمانية – مشاريع القوانين المستحدثة والمعدلة، ومقترحات التعديلات، والأسئلة التي يقدمونها الى الحكومات، وما إلى ذلك – ليتم تقديمها إلكترونيًا، ولكن مع ذلك، واحترازا من التلاعب الذي يحصل في بعض الدول، لم يسمح لأي نظام بدعم التصويت عن بعد، الا في حال المقترحات البسيطة فقط.

اعتمدت مجالس نواب الشعب قرارات مشتركة تحدد ستة تدابير استثنائية مؤقتة لضمان استمرار عمل البرلمان خلال الأزمة الصحية لجائحة كورونا كوفيد19 وما قد يتليها من مضاعفات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- مكاتب الجمعيات الخاصة بالمجالس مخولة بتحديد مواعيد نهائية استثنائية للإسراع بفحص مشاريع القوانين العاجلة المتعلقة بإدارة الأزمة.
- تنعقد الجلسات البرلمانية بكامل هيئتها في موعدها ودون الحاجة إلى اكتمال النصاب القانوني.
- يجوز لمكاتب الجمعيات أن تقرر تنظيم جلسات عامة عن بعد مع التصويت الإلكتروني باستخدام تطبيق خاص، بشرط توثيق التصويت.
- مكاتب الجمعيات مخولة بتقليص الوقت المخصص للحوار مع الحكومة والبيانات أثناء الجلسة العامة.
- تشرف خلايا الأزمات الجمعيات على عمل الحكومة عندما لا تكون البرلمانات منعقدة بكامل هيئاتها.

تم اجازة عقد اجتماعات مكاتب المجالس ورؤساء الكتل السياسية واللجان عن بعد، على أن يتم تسجيلها بالكامل، للرجوع اليها وقت الحاجة. (TV & Media, 2020)

النتائج

لتقييم مدى تأثر هذه الوظائف الثلاث للبرلمان، علينا العودة لعدة مؤشرات رئيسية: عدد أيام الاجتماعات منذ إعلان حالة الطوارئ بسبب الجائحة، وما إذا كان الاجتماع قد عقد مع عدد أقل من المشرعين، وما إذا كان التشريع مرت، وما إذا كانت فترة السؤال قد استمرت. تتوافر كافة المعلومات في مجموعة من السجلات عبر الإنترنت لكل هيئة تشريعية وتقارير وسائل الإعلام المتاحة، والتي تغطي الفترة منذ إعلان حالة الطوارئ وحتى كتابة هذه الورقة.

بالنسبة لعدد أيام الاجتماع منذ إعلان حالة الطوارئ يقدم لمحة عن جميع الوظائف الثلاث. توفر الاجتماعات التشريعية الأكثر تواترًا المزيد من الفرص للأعضاء لتمثيل اهتمامات المواطنين، والتدقيق في الإجراءات الحكومية، وتقديم مدخلات في تطوير التشريعات. يقلل عدد المشرعين في الاجتماعات البرلمانية من عدد وتنوع الأصوات التي يمكن أن تجعل مصالح المواطنين واهتماماتهم حاضرة في الإجراءات التشريعية ويهدد قدرة المجالس التشريعية على

تمثيل المواطنين. كانت فترة الأسئلة هي إحدى أكثر الطرق العامة التي تحاسب الهيئات التشريعية من خلالها المسؤولين التنفيذيين في الوزارات. وبالتالي، فإن استمراره يوفر مؤشرًا واضحًا على قدرة الهيئة التشريعية على التدقيق في تصرفات السلطة التنفيذية. ترتبط العملية التي يتم من خلالها تمرير التشريع أيضًا بقدرة الهيئة التشريعية على التدقيق. (Al-Dawi, 2013).

في كل هيئة من الهيئات تشريعية باستثناء البعض منها، عُقدت اجتماعات مع عدد أقل بكثير من المشرعين لضمان الامتثال لمتطلبات التباعد الجسدي. كان حجم الخفض في عدد المشرعين المشاركين غير متاح كرقم محدد في جميع الحالات، ولكن التقارير الإعلامية والسجلات البرلمانية للمتحدثين المشاركين تظهر أن نطاق الخفض في المشاركات قد تباين. لم تقلل بعض المجالس التشريعية من عدد المشرعين المشاركين، لكن اجتماعاتها الوحيدة كانت عُقدت في يومين مباشرة بعد إعلان حالة الطوارئ الصحية العامة في الدولة نفسها.

وانقسم تركيز النشاط التشريعي المنجز في هذه الاجتماعات البرلمانية والتشريعية المعدلة إلى فئتين رئيسيتين: (1) تمرير إجراءات مالية منتظمة و (2) تمرير تغييرات التشريعية الطارئة المتعلقة بفيروس كورونا. تضمنت إجراءات المالية العامة الموازنات والتحديثات المالية، والموافقة على التقديرات، والإذن بالاعتمادات المالية .

في معظم الحالات، تم تسريع العمليات المطلوبة التي تم من خلالها تمرير التشريع بشكل كبير، حيث تم الانتهاء من ثلاث قراءات والموافقة العليا على مشاريع القوانين في غضون يوم واحد.

استمرت بعض اجتماعات اللجان الى مواقع بديلة للتمثيل والتدقيق. كانت معظم اجتماعات اللجان افتراضية وليست شخصية بشكل مباشر، وكانت موجهة في معظمها بشكل خاص إلى التدقيق في استجابات الحكومات لوباء كورونا كوفيد 19.

تم تمكين قادة الأحزاب في الدول الحزبية من اختيار المشرعين القادرين على الحضور، مما قوض قدرة المشرعين الأفراد على المشاركة وأثرت على النتائج في هذه الدول.

الوظيفة التي تم الحفاظ عليها على أفضل وجه منذ إعلان حالة الطوارئ هي التشريع، وإن كان مع قيود كبيرة. سارعت الحكومات لتمرير العديد من مشاريع القوانين طوال منتصف شهر مارس، كان الكثير منها استجابة مباشرة للوباء. منذ ذلك الحين، اجتمعت العديد من الهيئات التشريعية لتمرير مختلف تدابير الاستجابة للطوارئ من خلال العمليات المعجلة. والسبب في ذلك بسيط: السلطة التنفيذية بحاجة إلى موافقة تشريعية لجمع الأموال وتعديل التشريعات القائمة. إن جودة هذه العمليات التشريعية بعد الجائحة مشكوك فيها: في معظم الحالات، تم تمرير تدابير الاستجابة للطوارئ الرئيسية في جلسة واحدة، مع عدم وجود أي فرصة تقريبًا للمناقشة أو المدخلات أو الإشراف. في بعض الدول، سعت السلطة التنفيذية إلى الالتفاف حتى على هذه الوظيفة التشريعية البسيطة.

الخاتمة

في حين أنه من الصعب إجراء تنبؤات في أوقات عدم اليقين، يبدو أن هناك بالفعل دعوات واسعة النطاق للحكومة الموسعة. ومن المرجح أن نشهد المزيد من التوسع إذا تحولت الأزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية كاملة .يمكن أن تؤدي تأثيرات الوباء إلى تغييرات أكبر في المحادثات السياسية الوطنية فيما يتعلق بتغطية الرعاية الصحية للجميع، وشبكة أمان أفضل للعاملين في الوظائف المؤقتة، وما إلى ذلك. سيعتمد مدى عمق تعديل كوفيد 19 في النقاش الوطني بشأن الرعاية الصحية بشكل كبير على مدى نجاحنا في إدارة أزمة اليوم، وفي النهاية، على فشل الجهود المبذولة لإيجاد حلول سريعة . هناك مخاوف من أن الحكومات الاستبدادية في جميع أنحاء العالم قد استخدمت الوباء كغطاء لفرض سيطرة أشد على وسائل الإعلام والحريات المدنية. بالتأكيد، هذه ليست المرة الأولى التي تستخدم فيها مثل هذه الحكومات الأزمات لإحكام قبضتها على السلطات. كل تجربة تاريخية لها خصائص وأبعاد فريدة لدرجة أن القول بأن التاريخ يُعاش أولاً كمأساة ثم مهزلة ربما يكون صحيحًا. تختلف ظروف اليوم من حيث النوع والكم عن الأزمات السابقة المماثلة. نتيجة لذلك، قد تكون المقارنات خادعة. لا يمكن مقارنة الأنظمة الاستبدادية الحالية بالأنظمة الشمولية في القرن الماضي .(Crescent , 2020)

REFERENCES

Abdulsalam Jumma. (2013). *International relations under the new world order*. Amman. Jordan: Zahran House for Publishing and Distribution.

Afkirin, Mohsen. (2010). *International Organizations Law (general theory - specialized international organizations or agencies - regional international organizations)*: Cairo: Dar Al-Nahda.

Bashir, Hisham, Sebta, Alaa Al-Dawi. (2013). *Environmental Protection and Cultural Heritage in International Law,* 1st Edition, Cairo: Al-Masry for Foreign Affairs.

Crescent today. 2020. "Legislative elections and the challenges of Corona" .. Parliamentarians: the state's experiences confirm its ability to hold elections and decide for them .. and experts: adherence to precautionary measures "ring of success" to get the elections to safety. [online] Available at: <https://www.alhilalalyoum.com/652392> [Accessed 7 December 2020].

HAITAMI, P., 2020. Patriotic: The implications of the Corona pandemic ... Legislative institutions are surrounded by the need to mobilize exceptional resources and means of action. [online] Moroccan Sahara. Available at: <https://assahraa.ma/web/2020/149361> [Accessed 7 December 2020].

Human Rights Watch. 2020. Human Rights Dimensions Of COVID-19 Response. [online] Available at: <https://www.hrw.org/news/2020/03/19/human-rights-dimensions-covid-19-response> [Accessed 7 December 2020].

World Bank Blogs. 2020. Can Corruption Risks Be Mitigated Without Hindering Governments' COVID-19 Response?. [online] Available at: <https://blogs.worldbank.org/voices/can-corruption-risks-be-mitigated-without-hindering-governments-covid-19-response> [Accessed 7 December 2020].